■ عرض كتاب ■

التخطيط الاقتصادى فى مرحلة الانتقال(*)

ابراهيم العيسوى (**)

تمهيد

تعرض التخطيط على صعيدى الفكر والممارسة لأزمة قاسية فى السبعينات والثمانينات. وبلغت الأزمة ذروتها مع انهيار النظم الاشتراكية فى شرق أوربا والاتحاد السوفيتى فى أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات. وقد نالت هذه الأزمة كثيرا من سمعة التخطيط، وهبطت به من الذروة العالية التى كان يتربع عليها فى الخمسينات والستينات الى درك سفلى ليس من الواضح تماما متى وكيف يخرج منه. وهناك عوامل متعددة مرتبطة بهذا التدهور فى مكانة التخطيط على المستوى الفكرى، والانصراف عنه بدرجات متفاوتة على المستوى العملى، مع الاحتفاظ بالشكل فى كثير من الحالات بالمواظبة على اصدار الخطط. وتشمل هذه العوامل (التى قد تصلح كأسباب تفسر ما جرى وقد لا تصلح)، تعثر الأداء الاقتصادى فى كثير من الدول التى أخذت بالتخطيط، خاصة دول شرق أوربا والاتحاد السوفيتى ومعظم الدول النامية. كما تشمل ما أدى اليه هذا التدهور من تداعيات خاصة الاستدانة الخارجية مع العجز المستمر عن سداد الديون وما ترتب على هذه التداعيات

(*) Economic Planning in Transition - Socio - Economic Development and Planning in Post - Socialist and Capitalist Societies. Edited by Janos Kovacs and Bruno Dallago, Dartmouth Publishing Company England, 1990. (232 Pages)

(**) أ.د. ابراهيم العيسوى - مستشار بمركز التخطيط العام بمعهد التخطيط القومى ، ومعارحاليا للعمل بالمعهد العربى للتخطيط بالكويت .

من ضغوط من هيئات التمويل الدولية والدول الغربية الدائنة لاحداث تحولات فى الهياكل الاقتصادية للدول المدينة فى اتجاه تحرير الاقتصاد من تدخل الدولة والخصخصة وافساح المجال أمام قوى السوق. كما تشمل هذه العوامل أيضا ما شهدته الدول النامية/التابعة - من تطورات فى السبعينات والثمانينات متمثلة فى التراجع عن مفهوم "دولة الرفاهية" وتطبيق مبدأ الخصخصة وتوسيع مدى الحرية الاقتصادية. وأخيرا، فان من بين العوامل التى أثرت سلبيا على التخطيط انتشار الفكرة القائلة بأن الدول الآسيوية حديثةالتصنيع(النمور الأربعة) تقدم مثالا عمليا ناجحا على امكان تحقيق التنمية بالاعتماد على الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق، وليس بالتخطيط وتدخل الدولة فى الاقتصاد.

ومن الممكن أن تطرح تساؤلات حول قدر المسئولية الفعلية التى يمكن أن يتحملها التخطيط عن تدهور معدلات الأداء الاقتصادى فى الدول النامية والدول الاشتراكية، حيث قد توجد أسباب مشتركة تنتمى الى مستوى أعمق من التحليل تفسر النكبة التى أصابت كلا من التخطيط والاقتصاد. كما أنه من الوارد التساؤل عن جدوى اقتداء دول لازالت أسيرة التخلف والتبعية بما تتخذه الدول الصناعية المتقدمة الآن من سياسات اقتصادية تحد من تدخل الدولة، حيث قد يفرض اختلاف مراحل التطور الاقتصادى والاجتماعى للدول اختلافا فيما يلائم كلا منها من سياسات. وأخيرا، فان "الفلكلور "الذى تعمل جهات عديدة على ترويجه بشأن خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع ينبغى الا يقبل على علاته، اذ أن هناك دلائل تشير الى أن فى خبرات هذه الدول مساحات لتدخل الدولة والتخطيط أكبر مما يراد لنا أن نصدق.

وليس القصد من هذه التساؤلات والتحذيرات حول العوامل المرتبطة بأزمة التخطيط هو نفى هذه الأزمة أو التهوين من شأنها. فالأزمة حقيقة واقعة لا ريب فى ذلك. ولكن القصد من ذلك هو ابراز أن ثمة حاجة ماسة للبحث والتقصى الدقيق فى مختلف جوانب هذه الأزمة والتعمق فى فهم أسبابها الحقيقية. وعلاوة على ذلك، فان هذا البحث يجب أن يمتد الى مراجعة مفهوم التخطيط ذاته، وآلياته وأساليبه، وشروطه ومتطلباته. ولا يرجع ذلك بالضرورة الى خطأ ما كان سائدا من مفاهيم وأساليب ومتطلبات (وان كان شىء من ذلك واردا)، وانما يرجع الى أن "البيئة " التى يجرى فيها التخطيط قد تغيرت كثيرا، سواء على الصعيد المحلى أو على الصعيد الخارجى، وان التغير قد طال عناصر لاشك فى تأثيرها على التخطيط.

عرض ومناقشة بعض الافكار الرئيسية فى الكتاب

فى سياق الحاجة الى معاودة النظر فى التخطيط ومراجعة الأفكار والممارسات السابقة، بهدف التعرف على الدور المستقبلى للتخطيط، فان صدور كتاب حول "التخطيط الاقتصادى فى مرحلة الانتقال "لابد وأن يكون محل ترحيب، ومن الواجب أن يحظى باهتمام كبير من جانب المشتغلين بقضايا التنمية فى عالم سريع التغير. والكتاب الذى نقدمه الى القارىء هنا هو ثمرة مشروع بحثى حول "دور التخطيط فى اعداد استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، بدأ العمل فيه فى عام ١٩٨٥ تحت اشراف أحد المحررين (J.Kovacs)، بتمويل من أكاديمية العلوم المجرية . وكان الهدف من هذا المشروع هو تقييم دور التخطيط فى المجتمعات المعاصرة لاستخلاص بعض الأفكار والدروس التى تفيد فى تطوير نظام التخطيط فى المجر. وقد شارك فى المشروع البحثى باحثون من خارج المجر، ليس فقط من الدول الاشتراكية سابقا، ولكن أيضا من بعض الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة وايطاليا. وقد قدمت الأوراق البحثية للمشروع للمناقشة فى مؤتمر دولى عقد فى بودابست فى مارس ١٩٨٩ ، بالتعاون مع منظمة اليونسكو. ومن الواضح أن الظروف غير العادية التى مرت بالمجر وغيرها من الدول الاشتراكية منذ عقد المؤتمر، لم تسمح بادراج خلاصة المناقشات حول الأوراق فى الكتاب المنشور.

ينقسم الكتاب الى خمسة أقسام، بالاضافة الى مقدمة جيدة أعدها المحرران لإبراز الهدف من الكتاب وتسليط الضوء على بعض الأفكار الرئيسية فيه، واستخلاص عدد من النتائج حول أنواع التخطيط وحدوده وعلاقته بالدافعية والحوافز، وارتباطه بالحرية والديمقراطية. ويتناول القسم الأول من خلال أربعة بحوث عددا من القضايا والاشكالات النظرية للتخطيط. ويقدم القسم الثانى ثلاثة بحوث تدور حول الأسلوب التقليدى للتخطيط فى الدول الاشتراكية (وهو ما يطلق عليه التخطيط المركزى أو التخطيط بالأوامر)، وهى تتسم بوجهات نظر دفاعية بوجه عام وان لم تخل من بعض الانتقادات لهذا الأسلوب. ويضم القسم الثالث من الكتاب خمسة بحوث تقدم انتقادات أكثر حدة للأسلوب التقليدى للتخطيط الاشتراكى، وتطرح وجهات نظر حول عدد من الاصلاحات الجذرية التى تراها ضرورية لاخراج النظم الاشتراكية من أزمتها.

واذا كانت الأقسام الثلاثة الأولى من الكتاب قد عنيت بخبرات التخطيط فى الدول

الاشتراكية (الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوربا) فان القسم الرابع قد تضمن ستة بحوث حول التخطيط فى عدد من الدول ذات الاقتصاد الرأسمالى أو المختلط (من بينها كوريا الجنوبية)، بهدف التعرف على دور التخطيط فى اقتصادات تعتمد الى حد كبير على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وآليات السوق. وأخيرا، يأتى القسم الخامس من الكتاب بعدد من التصورات الجديدة بشأن مفهوم ودور التخطيط وبعض الاقتراحات لتحسين نظام التخطيط ورفع مستوى الأداء الاقتصادى بوجه عام.

وبرغم بعض السلبيات التى شابت هذا الكتاب والتى سنشير اليها فى ختام هذا العرض، فان الكتاب يمثل اضافة هامة الى أدبيات التخطيط والتنمية فى هذه المرحلة الحرجة التى اهتزت فيها مصداقية التخطيط والتى تتضافر فيها قوى متعددة من أجل تهميش دور التخطيط أو استبعاده من مجموعة الآليات المتاحة لصناع السياسات فى الدول الاشتراكية سابقا وفى الدول النامية، وذلك بدعوى أن آليات السوق تمثل البديل الأرقى والأكفأ. وقد أعطت اللحظة التاريخية التى كتبت فيها الأوراق طابعا خاصا لهذا الكتاب. فهى لحظة ما قبل السقوط حسبما نعلم الآن، أو هى لحظة البحث عن مخرج قد يمنع السقوط حسبما بدا الأمر فى آخر الثمانينات. ولذلك يعكس الكتاب بحق محنة الفكر التخطيطى، بكل ما تنطوى عليه من مشاعر عدم الرضا عما هو كائن، ومشاعر الحيرة والقلق المرتبطة بتعدد الخبرات وتعدد وجهات النظر المطروحة للاصلاح وعدم تبين مخرج واضح من الأزمة، ومشاعر المعاناة فى مراجعة معنى التخطيط والسعى لاعادة تحديد وظيفته ودوره، والبحث عن حل للمعادلة الصعبة التى يمكن أن يجتمع فيها السوق والتخطيط اجتماع تآزر لا اجتماع تنافر. واذا كان الكتاب لم يتمكن من تقديم نظام جديد للتخطيط يحل محل النظام التقليدى فى الدول الاشتراكية، فانه قد نجح فى التوصل الى عدد من الاستنتاجات وفى استخلاص بعض الدروس المفيدة من الخبرات السابقة. وهو ما يمكن أن يشكل خطوة مهمة على طريق اعادة صياغة مفاهيم التخطيط وأساليبه ، وهو أمر مفيد سواء للدول الاشتراكية سابقا أو للدول النامية .

فالكتاب يتضمن اعترافا بوقوع الأزمة فى التخطيط وفى النظام الاشتراكى برمته من كل المشاركين، برغم اختلاف وجهات نظرهم حول سبل الاصلاح. كما أن الكتاب يتضمن محاولة للتخلص من بعض الأفكار التى سادت عن التخطيط خاصة فى دوائر الفكر الاشتراكى المتشدد. من

ذلك مثلا الفكرة القائلة بأن التخطيط الصحيح هو فقط التخطيط المباشر عن طريق القرارات الادارية الملزمة، وفى هذا الخصوص تقدم احدى الأوراق وكذلك مقدمة الكتاب تعريفا للتخطيط يتسع لعدة أنواع من التخطيط (تخطيط تأشيرى، وتخطيط ضابط أو تصحيحى (Regulative)، وتخطيط غير مباشر، وتخطيط مباشر ويطلق عليه أيضا التخطيط الادارى، أو التخطيط بالأوامر). كما تعترف بعض الأوراق بوجود التخطيط فى الغرب الرأسمالى. والكتاب ذاته يحتوى على قسم عن تجارب التخطيط فى الدول الرأسمالية. وفى هذا الصدد ثمة اتجاه لتوسيع المفهوم بحيث تدخل أنشطة مثل اعداد الموازنات العامة للدولة ورسم السياسات الاقتصادية الكلية أو حتى برنامج اجتماعى فى زمرة التخطيط، بل يذهب أحد المشاركين (Kovacs) الى أنه من الناحية النظرية ليس هناك فرق يستحق الذكر بين التخطيط الاشتراكى والتخطيط الرأسمالى من حيث أنه من الممكن أن يستخدما نفس النماذج والأساليب. وهو قول فيه بعض المغالاة اذ أن أسلوبا مثل الموازين التخطيطية قد بقى لعقود متوالية من الأساليب الملازمة للتخطيط الاشتراكى.

وتشير احدى الأوراق (ورقة Schmidt) الى أن آليات تنسيق التصرفات الاقتصادية والاجتماعية متعددة، وأن التخطيط ليس الا واحدا منها. ولكن الآليات المذكورة لاتخرج عن التخطيط (بأنواعه المختلفة من حيث درجة الالزام) وآليات السوق، مضافا اليها أشكال لها وجودها فعلا كالتقاليد والعرف والتقليد والارتجال، وان كان لا يعول عليها عند البحث عن مخرج من أزمة التخطيط. وربما قصد من هذا القول ازاحة هالة القداسة التى أحاطت بالتخطيط فى الفكر الاشتراكى بقصد رفع درجة الاستعداد للتخلى عنه، وتقبل الآلية المتكررة فى كثير من الأوراق وهى آلية السوق، سواء كبديل أو شريك للتخطيط. وعلى نفس المنوال، تقدم فكرة مؤداها أنه من تعقد الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة لا يمكن أن يدير التخطيط كل شىء، فذلك يخرج عن قدراته .

ويدعو الكتاب الى التخلص من فكرة أن السوق والتخطيط نقيضان لا يجتمعان. ويشدد على أنه من الممكن نظريا، فضلا عن أنه حاصل عمليا فى دول كثيرة، أن يتضافر السوق والتخطيط فى توجيه الاقتصاد القومى وإحداث التنمية. ومن اللافت للنظر أن معظم الأوراق تشير الى آلية السوق، سواء كآلية بديلة أو مشاركة للتخطيط، باعتبارها المنقذ من الهلاك، وذلك دون أن تقدم أى برهان على القوى والكفاءة المنسوبة لهذه الآلية. فآلية السوق تطرح وكأن مزاياها واضحة بذاتها ولا

تحتاج الى اثبات أو مناقشة. وربما كان الاستثناء لذلك ما ورد فى المقدمة ومقال Kovacs فى القسم الأول من ملاحظات لنفى وجود سوق آلى الضبط أى ذاتى التصحيح (Self-regulating)، واشارات لبعض حالات فشل السوق. وهذا المسلك فى طرح آلية السوق من الخطورة بمكان، ونستطيع أن نجزم أن له ما يقابله فى المجادلات الدائرة فى مصر وغيرها من دول العالم الثالث حول الاصلاح الاقتصادى واعادة الهيكلة. وينبع الخطر من أن آلية السوق التى يشار اليها كمخرج من الأزمة ليست هى الآلية التى نصادفها فى الحياة العملية بكل ما يصاحبها من قوى اجتماعية ضاغطة ونفوذ لأصحاب المصالح، واحتكارات تدخل فى حروب طاحنة من أجل تطويع السوق لصالحها. وهى آلية كثيرا ما يصيبها العطب أو الاضطراب، وهو ما يتجلى فى أزمات الركود الاقتصادى وفى أزمات التضخم أو فيهما معا. بل الأرجح أن الآلية التى فى ذهن كثير ممن يطرحون فكرة اقتصاد السوق، هى آلية مثالية تعمل فى طروق تنافسية، بعيدا عن الصراعات الاجتماعية والسياسية، وتؤدى فى سلاسة ويسر الى تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وذلك على النحو الذى نصادفه فى كتب مبادىء الاقتصاد السطحية أو فى التصريحات الدعائية الفجة لبعض العاملين فى هيئات التمويل الدولية.

ويسعى الكتاب الى تصحيح فكرة مؤداها أن التخطيط هو بالضرورة ودائما نشاط تقدمى يعمل على تطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الى الأفضل . وفى هذا الصدد يشير الكتاب الى أنه وان كان من الممكن أن يستخدم التخطيط فعلا كعامل اصلاح يهدف الى تغيير النظام الاقتصادى، الا أنه تاريخيا كان التخطيط قوة محافظة ساعدت على الابقاء على النظام الاقتصادى القائم أكثر مما ساعدت على اصلاحه (ص ١٥). وربما كان هنا شىء من التجنى على التخطيط. فالتخطيط كان بالفعل قوة تقدمية خلال فترة الانجازات الكبرى التى حققتها الدول الاشتراكية من أجل اعادة البناء والتصنيع بعد الحرب. ولكن أسىء استخدامه بعد ذلك وسخر للمحافظة على مصالح وأوضاع مختلفة. وربما كان الأقرب الى الصواب أن نقول أن التخطيط بوصفه أسلوبا أو آلية للتنسيق الاقتصادى والاجتماعى، وأداة لنقل المجتمع من حالة معينة الى حالة تعتبر مرغوبة من قبل المهيمنين على السلطة، هو قوة محايدة، يمكن أن يحسن أو يساء استخدامها. والعبرة هنا بمن يستخدم هذه الآلية أو الأداة ، ونوعية المصالح التى يهدف الى خدمتها، والظروف التى تستخدم فيها، ومدى قدرة المستخدم على توظيف هذه الآلية بكفاءة.

ويقدم الكتاب فى أقسام متعددة منه الكثير من الانتقادات لنظام التخطيط التقليدى الذى ساد فى دول شرق أوربا. فمع الإقرار بأن هذا النظام المعتمد على الأوامر الادارية الصادرة من المركز كانت له قدرة ملحوظة على الإنجاز السريع فى الظروف غير العادية(كظروف الاستعداد للحرب أو لاعادة التعمير بعد الحرب) حيث يكون عدد الأهداف (وربما عدد الوسائل أيضا) محددا، الا أن كل المشاركين يرون أن قدرة مثل هذا النظام على النجاح مع تزايد درجة تعقد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ومع تعدد الأهداف والوسائل تتضاءل. بل أنه عندما يسمح لهذا النظام بالاستمرار خارج تلك الفترات غير العادية فان عيوبه تتضخم وتكاليفه ترتفع ويصبح قوة معرقلة للتقدم. ومن أهم هذه العيوب التضخم فى الأجهزة الادارية والتسلط البيروقراطى والاتجاه الى الشمولية كنتيجة لمحاولة التحكم فى كل شىء، وتكون مراكز للقوى تسعى الى خدمة مصالحها الفئوية، وتحتكر السلطة والثروة معا، واهمال اعتبارات الكفاءة الاقتصادية، بل وتجاهل اعتبارات العدالة الاجتماعية فى بعض الحالات.

ومن خلال مثل هذه الانتقادات وتحليل بعض جوانب نظام التخطيط التقليدى تبرز المقالات الواردة فى الكتاب عددا من النقاط الهامة. من ذلك ان التخطيط التقليدى (المركزى) كان فى الواقع تخطيطا مقترنا بالتنفيذ بالأوامر والادارة المركزية للحياة الاقتصادية. وهذا الاقتران كان من القوة بحيث يتعذر الفصل عمليا بين عملية وضع الخطط وعملية تنفيذ الخطط (أنظر مثلا مقال (Dyba and Jezek). وهذ نقطة جديرة بالاهتمام حيث أن ثمة التباسا فى فهم مصطلح التخطيط المركزى. فالتخطيط هو عمل تنسيقى، والتنسيق بالضرورة عمل المركز الذى يمكنه رؤية ومتابعة كل أبعاد الصورة ومراعاة الاعتبارات التى لا تدخل فى حسبان الوحدات الوسطى والقاعدية (أى المشروعات أو الشركات). لذلك فان صفة "المركزى "هى من قبيل تحصيل الحاصل عند الحديث عن التخطيط. أما فى مجال التنفيذ، فثمة مجال للاختيار بين المركزية واللامركزية، أو للجمع بين درجات مختلفة من هذه وتلك، والنظام الذى سارت عليه الدول الاشتراكية هو نظام للتخطيط (المركزى بالطبع) مضافا اليه نظام للادارة الاقتصادية المركزية لتنفيذ الخطط من خلال الأوامر أو التعليمات الادارية الصادرة من المركز. ولكنه ليس النظام الوحيد، ومن الممكن اتباع نظم مختلفة تأخذ بنسب مختلفة من المركزية واللامركزية فى تنفيذ الخطط، حسب ظروف كل دولة ومرحلة تطورها.

ومن أهم العيوب لنظام تنفيذ الخطط مركزيا التى سلط الكتاب الأضواء عليها هى أن أجهزة التخطيط التى تداخلت أيضا مع أجهزة التنفيذ على نحو يصعب معه الفصل بين صلاحيات كل منهما قد انغمست فى التسيير اليومى للحياة الاقتصادية وتوجيه عمليات التشغيل على مستوى الوحدات القاعدية الى الحد الذى فقدت معه القدرة على الاحتفاظ بمنظور استراتيجى للتطور الاقتصادى والاجتماعى على المدى الطويل أو حتى على المدى المتوسط، وهو ما أدى الى ظهور تناقضات صارخة بين الخطط السنوية والخطط المتوسطة والطويلة. ويبدو أن الشعور بافتقاد المنظور الطويل المدى هو ما دفع ببعض المشاركين فى الكتاب الى طرح فكرة أن تكون وظيفة التخطيط فقط هى دراسة المستقبل ورسم استراتيجيات التطور الاقتصادى والاجتماعى على المدى الطويل.

ومن جهة أخرى تبرز الأوراق أن التنفيذ المركزى للخطط من خلال تحديد المدخلات والمخرجات لكل وحدة قاعدية والزامها بعدم الخروج عنها، قد أدى الى خنق مبادرات هذه الوحدات وشل قدرتها على التكيف للظروف المحيطة بعملها. ومن ثم وقعت هذه الوحدات الانتاجية فى براثن السلبية، واللامبالاة والقناعة بالتنفيذ الشكلى لتعليمات المركز سواء كانت متوافقة مع احتياجات المستهلكين أم لا. ومن اللافت للنظر أنه لم يفلت من هذا المصير المؤسف الوحدات الاقتصادية القاعدية فى دولة مثل يوغوسلافيا التى أخذت بمبدأ التسيير الذاتى لهذه الوحدات من جانب المنتجين المباشرين منها. فعند حسم الخلافات بين المركز والوحدات القاعدية كانت الكفة تميل دائما لصالح المركز على حساب اهدار الصلاحيات المفترض ممارستها من جانب الوحدات الاقتصادية القاعدية (مقال Sirotkovic). وهو ما يشير إما إلى أن فكرة التسيير الذاتى لم تجد فرصتها للتطبيق العملى أصلا وإما إلى أنها اصطدمت بعقبات قوية فى الواقع لم تستطع الصمود أمامها لعدم نضج الظروف العملية المواتية لتطبيقها.

وأخيرا تضمن الكتاب عددا من الانتقادات الموجهة الى منهجية أو أسلوب التخطيط التقليدى. ويبرز فى هذا الصدد ورقة Huszar عن المجر التى تشير الى عدد من الملاحظات الهامة. منها غياب معلمات محددة مسبقا لقبول أو رفض البدائل والتوصل الى خطة مقبولة ومنها هيمنة وجهة نظر الادارة المركزية على صياغة الخطط حتى عندما يسمح بمناقشة عامة أو جماهيرية للخطة. ومنها أن طريقة الموازين التى جرى العمل بها لسنوات طويلة لم تكن أصلا طريقة للتنسيق

ولا لوضع الأولويات، بقدر ماهى أسلوب للرصد والتسجيل المحاسبى. ومنها أن دور النقود والمؤسسات المالية فى صنع الخطة كان دورا هامشيا، واقتصرت مهمة هذه المؤسسات على تنفيذ الجانب المالى المقابل للجانب العينى فى الخطط الموضوعة. وأخيرا يشير المقال الى أنه برغم انتشار العمل بالأساليب الكمية والنماذج فى معاهد البحوث والوزارات، الا أن دورها كان فى الواقع هامشيا حيث أن الواقع الخاص بالنظم الاشتراكية كان واقعا من الصعب جدا نمذجته، خاصة مع غياب نظرية مقبولة للاقتصادات المخططة مركزيا. وتضيف الورقة أنه فى كثير من الحالات كان دور الأساليب الكمية والنماذج دورا تجميليا أريد به إضفاء الطابع العلمى على عملية التخطيط .

وفيما يتعلق بخبرات التخطيط فى الاقتصادات الرأسمالية، تشير المقالات الواردة فى القسم الرابع الى وجود عراقيل فى الدولة الصناعية المتقدمة تحول دون التنبؤ والتخطيط التأشيرى. ومن أهمها الملكية الخاصة لوسائل الانتاج خاصة عندما لا يقبل وضع قيود عليها وعلى تصرفات أصحابها، واتصاف السلوك الاقتصادى للأفراد والمنشآت بالتنافس وعدم التعاون.

ومع ذلك فان الأوراق تشير الى تميز مهم بين حالتين للاقتصاد الرأسمالى. الأولى هى حالة اقتصاد يمر بظروف غير عادية مثل اعادة بناء بعد الحرب أو أزمة كساد كبير، وحيث يوجد تراضى عام على الخروج من هذه الظروف بأسرع ما يمكن، وحيث تحتاج الوحدات الصناعية الى التمويل والدعم من الدولة، وحيث يكون الاقتصاد معزولا بعض الشىء عن المؤثرات الخارجية. هنا توجد فرصة كبيرة لكى يعمل التخطيط، ولكى تمارس الدولة دورا مباشرا وقويا فى الحياة الاقتصادية الى درجة فرض خططها على الوحدات الانتاجية فى الاقتصاد الرأسمالى. أما الحالة الثانية فهى بعد خروج المجتمع من هذه الظروف غير العادية وتنامى قوة الوحدات الاقتصادية واستغنائها عن التمويل أو الدعم من جانب الدولة، وانفتاح الاقتصاد على العالم الخارجى مع تمتع صادرات الدولة بقدرة تنافسية ملحوظة فى الأسواق الخارجية. هنا يتضاءل دور التخطيط وتخف حدة الحاجة الى التدخل المركزى من جانب الدولة وتتاح فرص أكبر لقوى السوق. ويورد الكتاب أمثلة كثيرة لوضعية التخطيط فى هاتين الحالتين من واقع خبرات عدد من الدول الأوربية واليابان، وكذلك خبرة كوريا الجنوبية.

ويعرض الكتاب فى القسم الخامس والأخير مقترحات متعددة لاصلاح نظام التخطيط، بل

ولاصلاح النظام الاقتصادى للدول الاشتراكية فى شرق أوربا. وهنا يلاحظ أن معظم المشاركين يسلمون بأن التخطيط ضرورى ولا غنى عنه، وان كان هناك اجماع على أنه من الضرورى أيضا أن تتغير طبيعة التخطيط فى هذه الدول بشكل جذرى. ولكن لم تتبلور وجهة نظر متكاملة أو مهيمنة فى هذا الصدد. فهناك من ذهب الى وجوب تحويل التخطيط من آلية للتنسيق وتخصيص الموارد، الى شىء لا يزيد عن نشاط بسيط لجمع المعلومات ونشرها واجراء البحوث والدراسات حول المستقبل وآفاقه، ومن أجل بلورة مفهوم للتنمية أو التطور على المدى البعيد. ولكن هؤلاء نفر قليل جدا من بين المشاركين فى الكتاب (أنظر مثلا ورقة Kysilka). كما أن قلة من المشاركين هى التى ذهبت الى أن الحل لا يتأتى بادخال علاقات السوق فى الاقتصادات الاشتراكية، وانما بصياغة مجموعة أكثر تحديدا من المؤشرات والمعايير وتقوية دور المستهلكين وتحسين الاطار السياسى بافساح مجال أوسع للمشاركة (أنظر مثلا ورقة Nikiforov). أما غالبية المشاركين فى الكتاب، فقد مالت الى أن عملية التنسيق الاقتصادى يجب ألا تترك للتخطيط وحده أو للسوق وحده، لأن كلا منهما له نطاق محدود للصلاحية يجب ألا يتعداه وإلا حدث فشل للتخطيط أو فشل للسوق. وانما ينبغى أن يتمثل الحل فى التخطيط مع اقامة علاقات سوق حقيقية، دون توضيح للمقصود بالسوق الحقيقية.

ولكن السؤال يبقى مطروحا حول كيفية إقامة علاقة تعاون مثمر بين التخطيط والسوق، وحول كيفية تقسيم العمل أو الصلاحيات بين السلطة المركزية والوحدات الاقتصادية القاعدية. ومن الاجابات التى يقدمها الكتاب فى هذا الشأن ممارسة التخطيط الضابط للسوق من جانب الدولة من خلال ادارتها للنظام التعليمى وأنشطة البحث والتطوير التكنولوجى وأنشطة الرقابة الاجتماعية الهادفة للمحافظة على البيئة أو تحقيق التوازن الاجتماعى، فضلا عن تطوير البنية الأساسية. ومنها تركيز الدولة والخطة على صياغة الاستراتيجية الانمائية وعمليات اعادة هيكلة الاقتصاد على المدى الطويل. ونصادف هنا فكرة جيدة وهى ضرورة تقصير أجل الخطة الطويلة من الفترة التقليدية التى تصل الى ٢٠ أو ٢٥ سنة الى فترة أقصر لا تتجاوز ١٠ سنوات، وذلك للتمشى مع سرعة ايقاع التحولات التكنولوجية. ومنها التوقف عن وضع الخطط السنوية مع منح الوحدات القاعدية صلاحيات كاملة لوضع خططها وتنفيذها بنظام التمويل الذاتى.

وقد دعت بعض الأوراق الى رفع يد الدولة عن الاقتصاد (Deregulation)، واعتبرت ذلك شرطا ضروريا لاقامة علاقات سوق وعلاقات ملكية متوافقة معها. وطالبت بعض الأوراق بالتخلص

من حالة فائض الطلب الذى عاصر كل الخطط فى الدول الاشتراكية سابقا ، وادى الى إهمال اعتبارات الكفاءة فى استخدام الموازد وإهمال الاحتياجات الحقيقية للمستهلكين. والمقترح أن يتم ذلك من خلال تحرير الأسعار، أى السماح برفعها لتوازن بين العرض والطلب. ولم يشر المطالبون بذلك الى الآثار الاجتماعية والسياسية لمثل هذا الاجراء وكيفية حماية الطبقات ذات الدخل المنخفض منها. كما تطرقت بعض الأوراق الى جوانب منهجية للاصلاح فى نظام التخطيط مثل ضرورة احكام العلاقة بين الأهداف والوسائل، والاهتمام بدراسة التكلفة والعائد وجدوى المشروعات، وزيادة دور التخطيط المالى على حساب إنقاص دور التخطيط العينى.

خاتمة

ان عددا من الأوراق التى يشتمل عليها هذا الكتاب قد جاءت موجزة أكثر من اللازم لدرجة أنها لم تف الموضوعات التى تطرحها حقها من العناية. كما مالت بعض الأوراق الى أن تأخذ شكل ورقة التعبير عن موقف ذاتى (Position Paper) أكثر من شكل الورقة البحثية (Research Paper) . كذلك فان عدم اشتمال الكتاب على ملخص المناقشات التى دارت فى المؤتمر الذى عقد لمناقشة الأوراق قد يمثل خسارة ملموسة. وعلاوة على ذلك كله فان الكتاب يعانى من عيوب تحريرية يندر أن يصادفها المرء فى الكتب الصادرة عن دور نشر غربية.

وبرغم هذه السلبيات، فان الكتاب يعتبر اضافة مهمة الى الرصيد المعرفى عن التخطيط فى هذه المرحلة الحرجة من تاريخ التخطيط التى شهدت ليس فقط اختفاء النظام الاشتراكى الذى تناولته معظم أوراق الكتاب فى عدد كبير من دول العالم، بل وأيضا اختفاء عدد من الدول التى كانت خبراتها التخطيطية موضع التحليل فى هذا الكتاب. فقد طاف بنا الكتاب فى عالم النظرية وأبرز عددا من الإشكالات النظرية المهمة. مما قدم لنا خبرات التخطيط فى أثنتى عشرة دولة اشتراكية ورأسمالية. وطرح وجهات نظر متعددة لباحثين أكاديميين وممارسين عمليين ورجال سياسة بشأن سبل إصلاح نظم التخطيط والنظام الاقتصادى برمته. ولا يقلل من أهمية الكتاب تغير الأوضاع فى الدول موضع اهتمام الكتاب على النحو الذى صار معلوما للكافة، أو حتى تفكك أو تلاشى بعض الكيانات السياسية التى عنى الكتاب بدراسة خبراتها فى التخطيط والتنمية. ذلك أن الأفكار الواردة فى الكتاب تظل ذات قيمة ليس فقط للكيانات السياسية الجديدة فى شرق أوربا وفيما كان

يعرف بالاتحاد السوفيتى، بل وكذلك لتلك المجموعة الكبيرة من الدول النامية التى تمر نظمها الاقتصادية بتحولات محسوسة فى إطار ما يعرف بسياسات التثبيت والتصحيح الهيكلى، والتى يشهد التخطيط فيها مشكلات حادة، تطرح فيها قضايا كتلك التى تناولها الكتاب حول دور الدولة فى النشاط الاقتصادى واعادة تقسيم العمل بين الخطة والسوق وكيفية توجيه دفة الاقتصاد وتحريك عجلات التنمية بالسوق والخطة معا.